

اقتصاد

عصام شلهوب

مالية صندوق الضمان تفتقد التماسك
الأمن الاجتماعي يوازى السياسة والأمن

تكشف موازنة العام 2017، في المادتين 54 و68، اهداف الحكومة لتخفيف متوجباتها لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والغاء موجب الحصول على براءة الذمة لاصحاب العمل، ما يحرم الضمان الاجتماعي من إيرادات مالية كبيرة، ويهدد استقرار الصندوق الضامن لأكثر من مليون و200 الف لبناني ينتسبون إليه حالياً

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رافد من روافد الامن الاجتماعي لان الانفاق التي يضخه في السوق يوازي الف مليار ليرة، ما يساعد المواطنين على تحمل بعض الاعباء. بحسب الارقام المالية، فان اجمالي

العامة تجاه الضمان فبلغ 370 مليار ليرة. نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غازي يحيى أكد لـ "الامن العام" ان الغاء الدين او الغاء الفائدة على هذا الدين يشكل خطورة على مسيرة الصندوق، بينما اشار رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر الى ان الاتحاد لن يتراجع عن المطالبة بتسديد مستحقات الدولة مع فائدتها، لان عدم الدفع يشكل خطراً مميتاً على الضمان الاجتماعي.

يحيى: ضرب الضمان مستبعد
ومؤسسات الدولة يشوبها الترهل

■ هل محاولة الحكومة تنشيط مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوجبة عليها الى اجل طويل والتهرب من دفع الفائدة، محاولة لالغاء دور الضمان؟

□ اشكك في ان يكون للحكومة من خلال الموازنة فكرة التآمر على صندوق الضمان. لكن مؤسسات الدولة اليوم يشوبها الترهل، ويجب وضع خطط سريعة لتفعيلها عبر تقوية قدراتها المالية والموارد البشرية لتأمين الانتقال من حالة الترهل الى حالة الشبسية. المطلوب اعطاؤنا العدة والمونة، وتمثلت بالموارد البشرية الكافية والمستحقات المالية حتى نتمكن من استكمال تنفيذ خطة تحديث الصندوق. ليس هناك من هدف لضرب الضمان، لكن الامن الاجتماعي هو باهمية الامن السياسي والامن الاجتماعي رافد من روافد الامن الاجتماعي لان الانفاق التي يضخه في السوق يوازي الف مليار ليرة شهريا ما يساعد المواطنين على تحمل بعض الاعباء.

■ ما هي قيمة الاموال المتوجبة على الدولة لصندوق الضمان؟

□ رصيد الديون المتوجبة على الدولة بلغ 1900 مليار حتى نهاية عام 2016، بالإضافة الى ديون المؤسسات العامة والبالغة قيمتها 370 مليار ليرة. وان الاستحقاقات للشهر الستة الاولى من العام 2017 تصل الى 217 مليار ليرة. فلو لجأت الدولة الى دفع متوجباتها لعام 2017 ومن ثم تقسيط الاعوام السابقة، لاستطعنا تأمين سيولة نقدية مستمرة واستقرار للضمان الاجتماعي.

■ اين اصبح الموضوع اليوم مع متوجبات الدولة، وعلى ماذا تم الاتفاق؟

□ جرت محاولة لالغاء الدين، وقد تبين ان الغاء او الغاء الفائدة عليه يشكلان خطورة على مسيرة الصندوق. لو تم رفع معدل اشتراكات القطاع الخاص ضعفين، فالعجز سيستمر، والوضع الاقتصادي الحالي لا يتحمل زيادة نقطة واحدة. الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام وحدة متراسة للدفاع عن الامن الاجتماعي.

■ هل اقنعت لجنة المال والموازنة بوجهة نظر صندوق الضمان؟

تقم الدولة بتسديد المستحقات فلن يستطيع الضمان الاتكال فقط على تمويل القطاع الخاص، من هنا تنشأ الخطورة على الضمان الاجتماعي.

■ اذا امتنعت الدولة عن السداد ماذا يحل باجرائها المسجلين في الصندوق؟ هل في استطاعة الضمان تحمل كلفتهم؟

□ اولاً ينص قانون الضمان الاجتماعي على مبدأ التكافل والتضامن، وثانياً على ان التقديمات غير مرتبطة بالاشتراكات. الهدف توفير الاستقرار الاجتماعي، والا سيصبح الضمان كشركة التأمين عند عدم الدفع تتوقف عن التقديمات. لذلك لن تتوقف التقديمات في اي من القطاعين العام والخاص نتيجة ازمة قابلة للحل عبر التقسيط والدفع العادي من موازنة 2017، وهذا ما نسعى اليه مع لجنة المال والموازنة ومع الدولة لدفع متوجباتها، خصوصاً وان لم يعد في استطاعتنا الاستدانة من صندوق تعويضات نهاية الخدمة. نستدين من هذا الصندوق ايضاً لتسيير عجلة الادارة مع دفع نسبة الفائدة عليها. كذلك نستدين من المصارف. وهذا الاجراء جاء نتيجة تقصير الدولة في دفع متوجباتها.

■ ماذا عن التهرب من دفع الفائدة؟

□ محاولة الغاء الفائدة مطلب قديم تم التصدي له منذ سنوات. ليس هناك من تمييز بين مكلف واخر لان ذلك يؤدي الى ضرب نظام الضمان الاجتماعي وكذلك ضرب مصداقية المالية للدولة. نحن اليوم ندفع بين 7 و8% فائدة على السحوبات من صندوق تعويضات نهاية الخدمة، فيما نحاول التوصل مع الدولة الى ان تدفع نسبة 5 و6% كفائدة.

■ ماذا عن المتقاعدين وتأمين دخولهم الى صندوق المرض والامومة؟

□ باشر الصندوق قبول طلبات المتقاعدين لاستمرار الاستفادة من تقديماته. على المتقاعدين ان يتقدموا بطلباتهم خلال

الغاء الفائدة على
المتوجبات يؤدي الى ضرب
نظام الضمان الاجتماعي

نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غازي يحيى.

□ اقتنعت بكل الافكار التي طرحت من الضمان، وتم شطب المادتين المتعلقين ببراءة الذمة وتقسيط الديون.

■ ما الذي يهدد من دفع الفائدة؟

□ محاولة الغاء الفائدة مطلب قديم تم التصدي له منذ سنوات. ليس هناك من تمييز بين مكلف واخر لان ذلك يؤدي الى ضرب نظام الضمان الاجتماعي وكذلك ضرب مصداقية المالية للدولة. نحن اليوم ندفع بين 7 و8% فائدة على السحوبات من صندوق تعويضات نهاية الخدمة، فيما نحاول التوصل مع الدولة الى ان تدفع نسبة 5 و6% كفائدة.

■ ماذا عن المتقاعدين وتأمين دخولهم الى صندوق المرض والامومة؟

□ باشر الصندوق قبول طلبات المتقاعدين لاستمرار الاستفادة من تقديماته. على المتقاعدين ان يتقدموا بطلباتهم خلال

سوبر ماركت رمال الأصلي

(أبو عامر)



قريباً كفر دونين / بنر السلاسل 13

جودة نوعية توفير

10/10

سلتنا الأوفر بلبان

الذي قام بواجبه من العمل، و1% من الدولة. والدراسة تشير الى ان هذا النظام المستقل يمكن ان يعيش لفترة طويلة.

المتقاعدين بحسب القانون هناك 1% على القطاع الخاص، و1% من عمال لبنان بمعنى التكافل والتضامن بين العامل وبين المتقاعد

◀ ثلاثة اشهر من تاريخ تركهم الخدمة للانتساب الفوري وفق القانون الذي صدرت المذكرة اللازمة لتطبيقه، واشتراكات

الاسمر : صندوق الضمان لن يستمر اذا لم تسد الدولة ما عليها

ورسوم واشتراكاتهم لصندوق الضمان الاجتماعي.

■ من حاول ان يمرر الغاء براءة الذمة؟ وما هو الهدف من ذلك؟

جزء من الدولة متواطىء مع جزء من حيتان المال، خصوصا وان الفساد يأتي من المال وليس من العامل، لان لا قدرة له على الفساد.



رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

□ جزء من الدولة متواطىء مع جزء من حيتان المال، خصوصا وان الفساد يأتي من المال وليس من العامل، لان لا قدرة له على الفساد. ثمة امثلة كثيرة عن الفساد. مثلا 36 مليون دولار ذهبت هدرا في شركة الكهرباء، من قام بها؟ اهي نقابة العمال ام اصحاب الشأن والمصلحة؟ هناك السطو ايضا على الاملاك البحرية. هذه عينة من الصفقات التي تتم بين الدولة وارباب العمل. يتحدثون عن كلفة سلسلة الرتب والرواتب وكيفية تمويلها، لذا نعود ونؤكد عدم تراجعنا عن تنفيذ السلسلة لان التمويل يأتي عبر وقف باب واحد من ابواب الهدر الحاصل للمال العام. نحن ندافع عن الضمان الذي يضم مليوناً و200 الف مواطن، وندافع عن السلسلة التي تؤمن مداخيل اضافية لنحو مليون و700 الف انسان. اذا نحن ندافع عن ثلاثة ارباع الشعب اللبناني.

■ ماذا عن محاولة الغاء الفائدة المتوجبة على مستحقات الدولة؟

□ الموضوع لا يتعلق فقط بالفائدة، بل بغرامات التأخير ايضا. نحن اليوم في مرحلة مفاوضات حولها، ومن المفترض ان نصل الى نتيجة ملموسة. نتمنى ان تدفع بسرعة لان ذلك يساعدنا على وضع هذه المبالغ كسندات خزينة والاستفادة من فوائدها كتغطية لفوائد السلفات التي سحبت من صندوق تعويضات نهاية الخدمة.

■ لماذا شبه حل وليس حلا كاملا؟

□ لان براءة الذمة قد حلت، ويبقى التقسيط والغرامات والفوائد. نترب نهاية سعيدة ضمن هذا الاطار.

■ نفذ الاتحاد العمالي تظاهرة اعتراضا على محاولة تمرير المادتين 54 و63 في مشروع الموازنة لتقسيط ديون الدولة والغاء براءة الذمة. فماذا حققت هذه التظاهرة؟

□ تظاهرات الاتحاد العمالي كان من نتائجها الغاء مادة براءة الذمة من مشروع الموازنة. اما بالنسبة الى تقسيط الديون، فهناك مفاوضات جارية مع المدير العام لصندوق الضمان لتبسيطها بشكل سندات خزينة، اي بمعنى ان الدولة اقرت بوجوب دفع ما عليها من متوجبات وهذا امر مهم جدا. الامر الان يتعلق بالتنفيذ. صندوق الضمان الاجتماعي لا يمكنه الاستمرار اذا لم تسد الدولة ما عليها، والمبلغ يقارب 2300 مليار ليرة بما فيها مستحقات المؤسسات العامة. حصة الدولة البالغة 1900 مليار ليرة ناتجة من حقها في نسبة الاشتراكات وهي 25%. اذا، لا تراجع عن المطالبة بتسديد المتوجبات لان ذلك يشكل خطرا مميتا على الضمان الاجتماعي. الدولة تطالب بان يقوم الضمان بواجبه واعطاء التقديرات لمستحقيها، وهي بالتالي لا تقوم بما هو واجب عليها باعتبارها الحاضن الاول والاكبر للضمان. لا ترابط في الازدواجية في موقف الدولة. لقد تم شرح الموضوع من كل جوانبه، وتحركنا جاء ضمن هذا الاطار بهدف حماية صندوق الضمان، خصوصا وانه الخط الاول والاخير للدفاع عن الطبقة العمالية في لبنان. لا تراجع في هذا الموضوع تحت اي حال من الاحوال. نحن كعمال لم يبق لنا سوى هذا الصرح لم يدمر، لذلك لا ضمان لنا الا الضمان الاجتماعي. نحن نتعرض لشتى انواع الضغوط خصوصا لضغط المنافسة الناجمة عن اليد العاملة الاجنبية السورية منها، وتواطؤ جزء من ارباب العمل على العمال لاستبدالهم بعمال اجانب وصرف العمال اللبنانيين، وذلك بهدف التهرب من دفع متوجباتهم لمالية الدولة من ضرائب

